هذا الشعب بفرض تقسيم وطنه. وهذا يطرح السؤال التالي: كيف صوتت اكثرية الدول الأعضاء في الجمعية العامة آنذاك لصالح قرار خالف مبادىء اساسية في ميثاق الأمم المتحدة؟

إن الحقيقة الأولى التي يجب ذكرها في هذا الخصوص هي انه يحق للدول المستقلة فقط ان تكون اعضاء في الأمم المتحدة. وبما ان اكثرية شعوب العالم كانت تعيش تحت نير الاستعمار في عام ١٩٤٧، لم تكن سوى ٥٦ دولة تتمتع بصفة العضوية في الأمم المتحدة عندما تم التصويت على قرار التقسيم، مقابل ١٥٢ دولة في عام ١٩٧٩ مثلا.

اما السبب الثاني لاتخاذ الجمعية العامة قرار التقسيم، فكان نشاطات الولايات المتحدة وراء الكواليس للتأثير على نتائج التصويت على هذا القرار. وفي هذا الصدد، قال المؤرخ الأميركي ألان تيلور: «اصبحت هايتي وليبيريا والفليبين والصين الوطنية واثيوبيا واليونان اهداف الضغط الصهيوني الأكثر تشددا، وكانت كافة هذه الدول قد ابدت معارضتها للتقسيم. وقد مورس هذا الضغط بشكل غير مباشر، وبخاصة عبر القنوات الأميركية. فأغوى الصهاينة اعضاء الكونغرس ان يتصلوا اتصالا مباشرا بحكومات الدول المستهدفة الست. وتم الاتصال هاتفيا بشركة فايرستون للاطارات والمطاط، التي كان لها امتياز في ليبيريا لمناشدتها باقناع الحكومة الليبيرية بالتصويت لصالح التقسيم... كما توسل هيربرت سووب وروبرت ناتان، من هيئة موظفي البيت الأبيض، بنشاط لكسب تأييد مسؤولين قياديين. ويقال ان القاضيين فرانكفورتر ومورفي ساهما ايضا في الحملة الصهيونية؛ حيث اتصلا بمندوب الفليبين وناشداه بتأييد التقسيم... وعندما حانت ساعة الصفر، كانت كافة الدول المستهدفة الست باستثناء اليونان قد وافقت اما على التصويت لصالح التقسيم، واما على الامتناع عن التصويت، وبتاريخ ٢٩ تشرين الثاني [نوفمبر]، صادقت الجمعية العامة على تقسيم فلسطين»[١].

فكانت هذه الأساليب التي استخدمتها الولايات المتحدة، حليفة الحركة الصهيونية، للحصول على اكثرية اصوات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لصالح القرار رقم ١٨١، شبيهة بأساليب المجرمين «لتدبير» هيئة المحلفين في محكمة مدنية او جنائية بواسطة الرشوات او التهديدات، لاجبارها على إصدار حكم لصالح الجاني. إن الحضارة الانسانية تشجب مثل هذه الأساليب، لأنها تخالف روح القانون وتحول دون تطبيق العدل والانصاف. ان استخدام مثل هذه الأساليب لانجاح قرار التقسيم قد جعل هذا القرار باطلا من اساسه من الناحية القانونية، ولا يجوز القول بأنه اعطى الدولة الصهيونية حقا في الوجود، رغم كل ادعاءات الصهاينة بهذا المعنى.

وهناك حقائق اخرى يجب الوقوف عندها هنا. فاليهود كانوا يملكون ١,٤٩١,٦٩٩ دونما في عام ١٩٤٧ من اصل مجموع مساحة فلسطين البالغ ٢٦,٣٢٣,٠٢٣ دونما، اي ٥,٦٦ ٪ من المساحة الاجمالية فحسب[٢]. إلا ان قرار التقسيم منح ٥٦ ٪ من مساحة فلسطين للدولة اليهودية المقترحة. وكان عدد السكان الفلسطينيين العرب في الدولة